واقوال الصحابه وكلاله الفراز ان فرقه الخلع ليست بطلاق بل هي فسخ كونها
بتراضيهما فكيف تكون فرقه اللعان طلاقا فصل الحد الثالث ذهب الفرقه
توجب تحريما مؤبدا لا يجتمعان بعدها ما قالا وروى عن ابن شهاب الزهري عن سهل
ابن سعد فذكر قصه المتلاعنين قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال
لا يجتمعان ابدا وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للملاعنان احدكما كاذب لا سبيل لك عليها وروينا عن علي وعبد الله بن عباس
قالا مضت السنه في الملاعنين ان لا يجتمعا ابدا وروي عن عمر بن الخطاب انه قال
يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا وبهذا قال احمد والشافعي ومالك والثوري وابو عبيد
وابو يوسف وعن احمد رواية اخرى انه ان اكذب نفسه حلت له وعاد ما كان
بحاله وهو رواية شاذه شذ بها حنبل عنه قال ابو بكر لا نعلم احدا روى هذا غيره وقال
صاحب المغني ويمكن ان يحمل هذه على ما اذا لم يفرق الحاكم بينهما فاما مع تفريق الحاكم
بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله فلم تكن الروايه مطلقه ولا اثر لتفريق الحاكم ودوام
التحريم فان الفرقه الواقعه بنفس اللعان اقوى من الفرقه الحاصله بتفريق
الحاكم فاذا كان اكذاب نفسه موثرا في تلك الفرقه القويه رافعا للتحريم الناشئ منها
فلان يكون موثرا في الفرقه التي هي دونها وترفع تحريمها اولى واما قولنا ان الفرقه بنفس
اللعان اقوى من الفرقه بتفريق الحاكم لان فرقه اللعان تستند الى حكم الله ورسوله
سواء رضي الحاكم والملاعنان بالتفريق او ابوه فهي فرقه من الشارع بغير رضى احد
منهم والاختيار له بخلاف فرقه الحاكم فانه انما يفرق باختياره وايضا فان اللعان
قد انضمن بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه بخلاف ما اذا توقف على تفريق
الحاكم فانه لم يقو بنفسه على اقتضاء الفرقه ولا كان له سلطان عليها وهذا الذي
هو مذهب سعيد بن المسيب قال الا ان اكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب ومذهب ابن
ومحمد وهو داخل في اصله المذكور ان فرقه اللعان عنده طلاق وقال سعيد بن جبير ان اكذب
نفسه ردت اليه ما دامت في العده والصحيح القول الاول الذي ذهب اليه السلف
الصالح واقوال الصحابه وهو الذي يقتضيه حكمه اللعان وتقتضي سواه قال
الله تعالى وغضبه قد دخل في احد ما لا محاله ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسه

انها الموجبه اي الموجبه لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا فمن رميها
خشيه ان يكون هو الملعون الذي قد وجبت عليه لعنه الله زنا بها فتعلو امراه غير
ملعونه وحكمه الشارع ناهيك بهذا اثبات لا تعلو الكافر مسلمه والزاني عفيفه فان
قيل هذا بوجب ان لا يتزوج غيرها اذا ذكر تم بعينه قلنا بوجب ذلك اذا تحققوا انه
هو الملعون واما نحن فقد قلنا ان احدهما لا بد ان شككنا في عينه فاذا اجتمعا لزمه احد الامرين
ولا بد اما هذا واما اسماكه ملعونه مغضوبا عليها قد وجب عليها غضب الله وبراءته
واما اذا تزوجت بغيرها او تزوج بغيرها لم يتحقق هذه المفسده فيها وايضا فان الفرقه
الحاصله من اساءه احد هما الى صاحبه لا تزول بالكليه فان الرجل اذا كان صادقا عليها
فقد شاع فاحشتها وفضحها على رؤوس الاشهاد واقامها مقام الخزي وحق عليها
الخزي والغضب وقطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد اضاف الولد لكن بهته بهذه
الفريه العظيمه واحرق قلبها بها والمراه ان كانت صادقه فقد كذبته على رؤوس الاشهاد
واوجبت عليه لعنه الله وكانت كاذبه فقد افسدت عليه فراشه وخانته في نفسها
والزمته العار والفضيحه واخرجته الى هذا المقام المخزي فحصل لكل واحد منهما من
صاحبه من النفره والوحشه وسوء الظن به ما لا يدلي بتيم معه شمل هما ان اقتضت
حكمه من شرعه كله حكمه ومصلحه وعدل ورحمه اتمام الفرقه بينهما وقطع
الصحبه التي محصله مفسده وايضا فانه ان كان كاذبا عليها فلا ينبغي ان يسلط
على امساكها مع ما صنع من القبيح اليها وان كان صادقا فلا يسعه ان يمسكها مع
علمه بحالها وبرضى لنفسه ان تكون زوج بغي فان قيل فما معلوم لو كانت امه
ثم اشتراها ما زال حله وطيها بملك اليمين قلنا لا نحل له لانه تحريم مؤبد نحرم على
مشتريها كالرضاع ولان الملك بملك اذا اشتري مطلقته لم تحل له قبل زوج واصابه
بها هنا او لان هذا التحريم مؤبد وتحريم الطلاق غير مؤبد فصل الحكم الرابع
انها لا يسقط صداقها بعد الدخول ولا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد
استحل من فرجها ما عوض الصداق فان كان كاذبا فاولج حرمي بما لا مقابل له
اللعان في الدخول لم يحكموا عليه بنصف المهر او مقول يسقط جميعه مثل
ولان قوله اللعان وهما روايتان عن احمد ما خذهما ان الفرقه اذا كانت بسبب من